

# الرسالة

مجلة أسبوعية للعلوم والفنون

ARRISSALAH  
Revue Hebdomadaire Litteraire  
Scientifique et Artistique

برل الاشتراك عن ستة

١٠٠ في مصر والسودان  
١٥٠ في سائر الممالك الأخرى

نعم العدد ٢٠ مليا

اربعون

يتفق عليها مع الإدارة

صاحب المجلة ومدبرها  
ورئيس تحريرها المشول

احمد حسن الزيات

الإدارة

إدارة الرسالة بشوارع السلطان حسين

رقم ٨١ - عابدين - القاهرة

تليفون رقم ٤٢٣٩٠

العدد ٨٦٢ « القاهرة في يوم الاثنين ٢٠ شهر ربيع الأول سنة ١٣٦٩ - ٩ يناير سنة ١٩٥٠ - السنة الثامنة عشرة »

## الوضع اللغوي

وهل للمحدثين حق فيه؟

الموضوعات التي أقرها المجمع لناق في المؤتمر؟ - سوغه أن الحق في الوضع اللغوي على وضوح الرأي فيه ، كان عقبة من العقبات التي أقامها المجمع لنفسه بنفسه . وذلك أن المجمع وهو وحده السلطة التشريعية العليا لامة العربية يستطيع في حدود قواعدها الموضوعية وقواها الوروثية أن يزيد عليها وينقص منها ويغير فيها ، ولكنه يعطل مختار هذه القدرة التي لم يؤتمرها غيره باستشارته القداماء في كل إصلاح لغوي يقترحه ، وفي كل قرار يحوى بقره . واستشارة الماضين في شؤون الباقين مع تبدل الأحوال وتغير الأوضاع وتقدم العلوم وتفاوت المقول واختلاف المقاييس ، تكون في أكثر الأحيان معطلة أو مضللة . فلوان معالي رئيس المجمع استشارهم مثلا فيما ينقل من كتب أرسطو لقال له ابن فارس وهو من رجال القرن الرابع : « زعم ناس أن علوما كانت في القرون الأوائل والزمن المتقدم ، وأنها درست وجددت منذ زمان قريب ، وترجمت وأصاحت منقولة من لغة إلى لغة ؛ وليس ما قالوا ببعيد ، وإن كانت تلك العلوم بحمد الله وحسن توفيقه صرفوضة عندنا » ولوان معالي وزير المعارف استشارهم مثلا في البعثات التي يبعث بها في طلب العلم إلى أوروبا وأمريكا لقال له الشيخ محمد عيسى مفتي المالكية في أواخر القرن الثالث عشر في رسالته التي رد بها على عالم من علماء الجزائر أفقي بجواز لبس القبعة للطلاب المسلمين الذين يطلبون العلم في فرنسا مانصه : « تقرر في شريعة

بذكرني موضوع الوضع وهل للمحدثين حق فيه بطائفة من البديهيات كان الملمون الطيبون يكافون بها تلاميذهم ، كفضائل العلم ، ومحاسن الأدب ، وفوائد الثياب ، فيكتبها التلاميذ على أنها واجب يؤدي ، ويقراها الملمون على أنها جمل تصحح . والواقع أني سألت نفسي حين اقترح على هذا الموضوع : ما الفرق بين سؤالنا هل للمحدثين حق في الوضع وسؤالنا : من الذي يملك على التراث حق الانتفاع به وحق التصرف فيه ؟ آليت الذي ورث ثم غاص في أعماق المدم ، أم الحى الذي ورث ولا يزال يضطرب في آفاق الوجود ؟ أو سؤالنا : من الذي يملك أن يزيد في اللغة أو يهذب منها وهي وسيلة الفهم والإفهام ؟ آلسان الذي سكت وبلى وانقطعت أسبابه بالحياة ، أم اللسان الذي لا يزال يتحرك ويلغو ليعلم كل وأيد يضمه القريحة ، ويمبر عن كل جديد تخلفه الحضارة ؟

أليست الأجوبة عن هذه الأسئلة هي من نوع ذلك الكلام الذي كان يمتحن به عبقرات الأطفال في سنهم الأولى ؟

إذن ما الذي سوغ أن يكون مثل هذا الموضوع من

نشر المحاضرة التي أليبت في مؤتمر مجمع فؤاد الأول للغة العربية في جلسة



ووصفوها وسجلوها، ورووا ما قيل فيها من الشعر، وقصوا ما جرى عليها من الوقائع؛ ولم يتركوا من مناطق البدو ووسائل حياتهم ومظاهر اجتماعهم ومختلف عاداتهم لفظاً ولا لهجة ولا حالة ولا أداة ولا امية إلا جموها ودونها، حتى الكلمة القريبة والمبارة المهجورة والصيغة المانة، فاجتمع لهم من كل أوائلك سجل محيط شامل فرضوه بفضل هذه القداسة على جميع المتكلمين بالعربية في المصور الأريمة والقارات الثلاث، فظفوا على رعم ما بلغوه من السلطان والممران والمدنية والعلم والأدب والفن يستعملون أمثال البدوى وصوره وأخيلته ومجازاته وتشبيهاته وكنائياته، فيقولون مثلاً: جاءوا على بكرة أبيهم، وألق دلوك في الدلاء، وقلب له ظهر الحجن، وضرب اليه أ كباد الأبل، وركب إليه اكتاف الشدايد، واقتمدظهور المكاره، وابت حبل الرجا، وضل رائد الأمل، وهو شديد الحكمة، وله غرر المكارم وحججولها، وإن حمله أثبت من ثبير، وأوقر من رضوى، وأوسع من الدهناء. ولو ذهبت أستقصى هذه الأوضاع وتلك التراكيب لما أبقيت في المعجم إلا المصطلحات التي فرضها الدين، والمربات التي أتحمتها الحضارة.

ثم اعتقدوا أن اللفظة قد كملت في عهد الرواية كما كمل الدين في عهد الرسالة، فختم الرواة السجل، وأغلق علماء اللغة باب الوضع، كما أغلق فقهاء السنة باب الاجتهاد، وتركوا الأمة العربية التي امتد ملكها من الهند والصين شرقاً إلى جبال بيرانس غرباً، تتعامل خارج البرصة، وتتجاوز حدود المعجم، كأنهم نسوا أن اللغة لا يمكن أن تثبت ثبوت الدين، ولأن تستقل استقلال الحى، لأنها ألقاظ بغيرها كل قوم عن أغراضهم، والأغراض لا تنتهى، والمأني لا تنفذ، والناس لا يستطيعون أن يعيشوا خرساً وهم يرون الأغراض تتجدد، والمأني تتولد، والحضارة ترميمهم كل يوم بمخترع، والعلوم تطلبهم كل حين بمصطلح، ولأعلة لهذا الخرس إلا أن البدو المحصورين في حدود الزمان والمكان لم يتنبأوا بحدوث هذه الأشياء؛ ولم يضموا لها ما يناسبها من الأسماء:

ترتب أيها السادة على إفتلاق باب الوضع، وتخصيص حكم القياس، وتقييد حق التعريب، وإنكار وجود المولد، وطرد الأمة العربية بأمرها خارج الحدود، أن حدث أمران خطيران كان لهما أفتح الأثر وأبلغ الضرر في كيان اللغة وحياة الأدب.

الكلمات الأفرنجية إلى أصول عربية كقوله مثلاً: إن كلمة imbecile الفرنسية ومعناها الأحمق، مأخوذة من الكلمة العربية بأقل المعنى العربى المشهور، ويقول إن القاف في العربية تكون كافاً في اللاتينية وسيناقى الفرنسية؛ فاذا رددناها إلى اللاتينية وجدناها من الزوائد كانت باكول أو باقل. وقد افتعل عليه أدياب الشام والمراق طرفاً من مثل ذلك فزعموا أنه يقول إن (جرسون) أصلها العربى جار الصحوون، خفقت الرأ، والصاد ثم حذف الحاء لسرر النطق بها واقدغلا الأقدمون في تقدس العربيه حتى ادعوا أن واضعها الأول هو الله سبحانه، محتجين بقوله تعالى: «وعلم آدم الأسماء كلها» وهى حجة لا تنهض بدعواهم إلا إذا ثبت أن الأسماء التي علمها الله آدم كانت عربية. والذين فندوا هذا الرأى وقالوا إن اللغة اصطلاح لا توفى، أكبروا هذه اللغة عن أن يضعها الأعراب والأوشاب والمامة، فتوهوا لها واضعاً لم يسموه ولم يعرفوه، وإنما تخيلوه منقطعاً في خيمته للوضع، كما ينقطع الناسك في صومته للمعبادة، فيذهب إليه الناس كما يذهبون اليوم إلى القصاب والبدال، يسألونه ما اسم هذا الشيء، وما لفظ هذا المعنى، فيجيبهم عما سألوا فيحفظونه وينشرونه. قال صاحب الخصائص: «إن واضع اللفظة لما أراد سوغها وترتيب أحوالها هجم بفكره على جميعها، ورأى بين تصور وجهها وتفصيلها؛ وعم أنه لا بد من رفض ما شنع تأليفه نحو مع وقع ففناه عن نفسه».

وقال صاحب المثل السائر: «حضر عندى رجل من علماء اليهود بالليار المصرية، فجرى ذكر اللغات وأن اللغة العربية هى سيدة اللغات، فقال اليهودى: وكيف لا تكون كذلك وإن واضعها تصرف في جميع اللغات السالفة فاختصر ما اختصر وخفف ما خفف؛ فن ذلك اسم الجمل، فإنه عندنا في اللسان العبرانى (كوميل) جاء واضع اللفظة العربية وحذف من الكلمة الثقل المستبشع وقال (جمل) ولقد صدق في الذى ذكره».

هذه القداسة أيها السادة التي كتبها العربية من القرآن والحديث، أ كتبها أيضاً البرب وجزيرة العرب في تلك الحقبة المهدودة. مصداق ذلك أن علماء المصيرين البصرة والكوفة لم يدعوا في البوادي العربية بقمة ولا سخرة ولا نبتة ولا حشرة ولا وجهاً من وجوه الأرض، ولا ظاهرة من ظواهر السماء، إلا عرفوها

لأدب العامة . فكما أن أولئك لم يدونوا في معجمهم الكلام المولد ، لم يدون هؤلاء في مؤلفاتهم الأدب الشعبي . ولو أنهم دونوا أحسن ما دار على الألسنة في جميع الطبقات والبيئات من الأمثال والحكم والمجازات والكتابات والطرف لوفروا للغة الفصحى وللأدب العالي مورداً لا ينضب ومادة لا تنفد . فان العامة كانوا نسمة أعشار الأمة العربية وهي في أوج سلطانها ، وأكثرهم أعقاب أمم مختلفة الجنسية والعقيدة ، دخلوا في دين الله أرعاشوا في كتفه ، واتخذوا العربية العامة لغة لهم أودعوا معانيهم وتصوراتهم ، وأفضوا إليها بأمرار لغاتهم ؛ فكانت أمثالهم تسير ، وأقاصيصهم تحكي ، ومصطلحاتهم تنقل ، ومواضيعهم تذيع . فإذا كانت الفصحى نهراً تجمع من أمطار ، فإن العامة بحر تجمع من أنهار . والنهر إذا أخلفه رافد إذا أخلفه رافد هنا أمده رافد هناك .

ولست أذكر مزايا العامة لأهتف بها وأدعو إليها ، وإنما ذكرتها لأقول إن سادتنا اللغويين وأدباءنا الأولين لو أنهم أزالوا هذا الحد الذي جمعه بين اللغتين لا كتبت الفصحى من العامة السعة والمرونة والجددة ، واكتسبت العامة من الفصحى السلامة والسياسة والسمو ، ولما كان لنا من تداخل اللغتين وتفاعلها لغة واحدة تجمع بين محاسن هذه ومحاسن تلك . فأما مساوي الفصحى أو عيوبها فتموت كما يموت الحوشى المهجور من كل لغة . وأما مساوي العامة أو خباياها فتبقى على الألسنة التي تستدقها من الطبقات الدنيا وتكون هي اللغة العامة التي لا بد منها في كل لغة من لغات العالم ؛ ولما كان بالنسبة القليلة التي لا تنطقها على الفصحى ولا تفرسها على الناس .

\*\*\*

سادتي : إن حق المحدثين في الوضع مقرر بالطبيعة فلا مساع للنزاع فيه . وإن الذين أنكروه لم ينكروه بقول يناقش ولا حجة تسمع . إنما قولهم فيه أشبه بقولهم في كتابة المصحف . فقد قالوا لا بد أن نكتب القرآن بالرسم الذي كتب به في زمن عثمان ، فنكتب الصلاة بالواو ونلفظها بالآف ، ونكتب السماء ببيتها بأيدينا ونلفظها بيا ، واحدة ، ونكتب اشيء بألف زائدة بين الشين والياء ونلفظها بدونها . ولو كان هذا الرسم موحى من الله على رسوله لآمننا به وحرمنا عليه ، ولما كنا من عمل

الأمر الأول طغيان اللغة العامية طغياناً جارفاً حصر اللغة الفصحى في طبقات العلماء والأدباء والكتاب والشعراء ، يكتبون بها للملوك ، ويؤلفون فيها للخاصة ؛ وسيطر على حياة الأمة في شؤونها العامة وأغراضها المختلفة ؛ لأن العامية حرة تنبوع على القيد ، وطبيعية تنفر من الصنعة ؛ فهي تقبل من كل إنسان ، وتستمد من كل لغة ، وتصوغ على كل قياس . وبذلك اتسعت دائرتها لكل ما استحدثته الحضارة من المفردات المولدة والمقتبسة في البيت والحديقة والسوق والمصنع والحقل . والناس في سبيل التفرغ يؤثرون السهل ، ويستعملون الشائع ، ويتناولون القريب . وتختلف اللغة عن مسابرة الزمن وملاءمة الحياة ممناة الجود . والنهابة المحتمومة لجود اللغة اندراسها يتغاب لهجاتها العامية عليها وحلولها محلها ، إذ تكون بسبب مرونتها وتجديدها ، أدق تصويراً لأحوال المجتمع ، وأوفى أداء لأغراض الناس . وهذا ما حدث للغة اليونانية القديمة حين خلفتها اليونانية الحديثة ، ولللاتينية حين ورثتها الفرنسية والإيطالية والأسبانية . وهذا ما كان يحدث حتماً للعربية الفصحى لولا أنها لغة القرآن . واللغات السامية كما يقول (رينان) مدينة ببقائها للدين ، فلولا اليهودية ما بقيت العبرية ، ولولا المسيحية ما عاشت السريانية ، ولولا الإسلام ما حفظت العربية .

والأمر الآخر حرمان الفصحى كل ما وضمه المولدون من الألفاظ ، وما انتسبوه من الكلمات ؛ لأن اللغويين الذين أقاموا أنفسهم على أسرار اللغة مقام السكينة على أسرار الدين ، أبوا أن يعترفوا بهذه الثروة اللفظية الضخمة لصدورها عن لا يملك الوضع والتعريب بزعمهم ، فحرموا اللغة مورداً ترا كان يقبها الجفاف والذبول ، ويؤثرها التمساء والخصب . ولولا أن العلماء والترجمين - رجالهم من غير العرب - تجاهلوا أوامر اللغويين في الوضع والتعريب لما استطاعوا أن ينقلوا إلى العربية علوم الأولين من فارس ويونان وهنود ويهود ، ولما قال أبو الريحان البيروني في العربية : « وإلى إنسان العرب نقلت العلوم من أقطار العالم فازدانت وحلت في الأندلس ، وسرت محاسن اللغة منها في السرايين والأوردة . والمجرب بالعربية أحب إلى من المدح بالفارسية » .

وقد أدى احتقار اللغويين للغة الولدين إلى احتقار الأدباء